الاسم

سايح فطيمة

عنوان المداخلة

دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية أنموذجاً

27 و 28 نوفمبر 2018

عنوان الملتقى

تفعيل الدور التنموي لقطاع العام كآلية لنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات

النوع

مداخلة دولية

اللغة

عربية

ملخص

كلمات مفتاحية:

الدور التمويلي للقرض الحسن -ولاية بسكرة أَنموذَجًا-

الاستاذة سايح فطيمة	الاستاذة جالام كريمة	الاستاذ مخضار سليم
المركز الجامعي لغيليزان	المركز الجامعي لغيليزان	المركز الجامعي لغيليزان

محور المشاركة: المحور الثاني مؤسسات تامين التكافلي

ملخص:

إنَّ آلية التمويل البالغ الصغر تهدف لمساعدة الفقراء النشيطين اقتصاديا و تقديم المساعدات الخيرية و كذا توفير شبكة الأمان الاجتماعي فهي تعمل على إقامة الأعمال الخيرية لمواجهة الفقر المدقع والمعدمين عن طريق وكالات لخلق و تدعيم المشاريع المصغرة. إنَّ مختلف الوكالات المنشاة من طرف الدولة والتي تعتبر نظام مثالي للحفاظ على تنمية الأصول وبناء القدرات وتقديم المساعدات التقنية لتحسين المهارات وتنمية الموارد البشرية. بالإضافة إلى هذه الوكالات نجد مؤسسات التمويل الإسلامي كالزكاة ومؤسسات الأوقاف، فلزكاة دور اجتماعي، اقتصادي و تنموي، فهي تعمل على التوزيع العادل للثروة، و تمويل المشاريع المصغرة باستغلال أموال الزكاة واستثمارها كقروض حسنة بخلق فرص العمل و الحد من البطالة و الفقر و بالتالي المساهمة في التنمية المحلية، بحيث أصبح صندوق الزكاة من أهم دعائم التنمية

المستدامة. كما تعتبر المؤسسات المصغرة و المشاريع المتناهية الصغر إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاديات الحديثة، إلاَّ أنَّها تعاني من قلة مصادر التمويل خاصة في الدول النامية و الإسلامية. و كان من بين الأنسب الحلول هو التمويل بـالقرض الحسن. و في هذا البحث سوف نسلط الضوء على دور الزكاة في التمويل مشاريع المتناهية الصغر لولاية بسكرة للفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2012.

الكلمات المفتاحية: التمويل المتناهي الصغر، صندوق الزكاة، المشاريع و المؤسسات المصغرة، القرض الحسن في بسكرة.

Le financement des micro-projets par El-Qardh El-Hassan

-Le fonds de la zakat de Biskra comme modèle (2006-2013)-

Résumé:

Le micro-crédit occupe une place prépondérante dans le financement des micro-projets. Le **microcrédit** consiste en l'attribution des prêts de faible montant à des entrepreneurs ou à des artisans qui ne peuvent accéder aux prêts bancaires classiques. Ce dernier se développe en particulier dans les pays en développement, il contribue à la réalisation des microprojets entrepreneuriaux, favorise l'activité, la paix sociale et la création de richesses, mais se pratique aussi bien dans les pays développés ou en transition. La micro-finance a pour but de briser le cercle de la pauvreté et réduire les inégalités entre les classes sociales en proposant des outils de développement à la fois sociaux et financiers visant à améliorer la vie des bénéficiaires. De plus, dans le financement islamique nous trouvons deux principaux outils: la zakat et le Waqf. L'aumône (la Zakat) est une source de financement primordiale. Elle contribue à la redistribution loyale de la richesse nationale et grâce au financement de ce fond et notamment celui de micro crédit (al-Qardh El-Hassan) elle participe à la création de travail, la lutte contre le chômage, la pauvreté et conséquemment au développement local. Ce fonds est devenue un plier de développement durable. De plus, l'économie contemporaine s'intéresse beaucoup plus aux très petites entreprises TPE et les micros projets qui se trouvent souvent devant le problème du financement et singulièrement dans les pays en voie de développement et islamique. Dans ce cas, ce fond est la meilleure solution, et nous allons nous baser dans notre recherche sur la zakat.

Mots clés: le micro-crédit, fonds de la Zakat, micro projet, El-Qardh El-Hassan, Biskra.

مقدمـة عامـة :

لقد قامت الجزائر بانتهاج سياسة القروض متناهية الصغر لتمويل المشاريع المتناهية الصغر و ذلك من خلال إنشاء عدة وكالات أهمها "صندوق الوطني للتأمين على البطالة" (CNAC) عام 1994, وكذلك "الوكالة الوطنية لدعم والتشغيل الشباب" (ANSEJ) العام 1997, إضافة إلى "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" (ANGEM) العام 2004, و"صندوق الزكاة" سنة 2004، بحيث تعتبر هذه الأخيرة

من أهم أركان الإسلام الخمس التي فرضها الله على كافة المسلمين، و أحد أهم الأدوات في المنهج التنموي الإسلامي. كما تعتبر وسيلة للتكافل الاجتماعي و الاقتصادي بين المسلمين، فمن جهة تعمل على تزكية المال و نفسية الأغنياء المؤدون لها، و من جهة أخرى تحقق التوازن المادي و النفسي للفقير، فهي تهدف إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين الأغنياء و الفقراء.

لقد أدَّت التحديات الاقتصادية الكبرى خاصة مشكل البطالة إلى ظهور اجتهادات حديثة تسعى إلى تخصيص جزء من أموال الزكاة لصالح الشباب البطال من اجل تمويل المشاريع المصغرة التي تعتبر من أساسيات الاقتصاديات الحديثة. و يشكل الشباب نسبة كبيرة في المجتمع الجزائري تفوق 75 % و هذا ما يزيد من حدة البطالة، و لإيجاد حل لهذه المعضلة قامت الجزائر بوضع العديد من البرامج و كان من بينها صندوق الزكاة الذي يعمل على تشغيل الشباب و تخفيض نسبة البطالة من خلال القرض الحسن و تمويل المشاريع المصغرة و بالتالي المساهمة في التنمية المحلية، الاقتصادية و المستدامة ككل و هذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

إلى أي مدى تساهم الزكاة باعتبارها احد أهم أدوات التمويل في خلق و بعث المشاريع المصغرة؟

فرضيات البحث:

على ضوء ما تقدم، وضعنا مجموعة من الفرضيات للإجابة على إشكالية البحث، وهذه الفرضيات تتمثل في:

1- تساهم الزكاة في تمويل المشاريع المتناهية الصغر.
2- تعمل الزكاة على خلق فرص العمل و التقليل من البطالة من خلال تمويل المشاريع المصغرة.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية الزكاة و مدى فاعليتها في خلق المشاريع المتناهية الصغر و تمويل المؤسسات المصغرة و خلق مناصب العمل و الحد من البطالة و كذا تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما يهدف إلى استعراض تجربة بسكرة في مجال تمويل و خلق و تطوير المؤسسات المصغرة من خلال القرض الحسن لاستخلاص نتائج و تطبيق هذه التجربة و الاستفادة منها في التنمية الاقتصادية و المستدامة.

منهج البحث: في هذا البحث سنُبَين الدور التمويلي لصندوق الزكاة لمدينة بسكرة من خلال القرض الحسن لمختلف المشاريع المتناهية الصغر و المؤسسات المصغرة و سوف نركز دراستنا التطبيقية على الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2013 (سنة 2013 بعد تجميد العمل بالقرض الحسن) و هذا بالاعتماد على المنهج الاستنباطي و الاستقرائي، لتحليل و استقراء المعطيات و المعلومات الموثقة كالأرقام و البيانات الموجودة في التقارير المقدمة و سنعتمد في تحليلنا للجداول و المعطيات على برنامج EXCEL. وسنتناول هذا البحث من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم حول الزكاة القرض الحسن و التمويل في الجزائر

المحور الثاني: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المحور الثالث: دور الزكاة (القرض الحسن) في تمويل المشاريع المتناهية الصغر-ولاية بسكرة أنموذجاً-

إنَّ البعد الحقيقي للزكاة و بالأخص للقرض الحسن هو التكافل الاجتماعي و الاقتصادي و زيادة أبواب الرزق من خلال استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية تساهم في التخفيف من حدة الفقر و تطوير التنمية المحلية. استطاع صندوق الزكاة لولاية بسكرة رغم حداثته أن يساهم في مد يد العون لكثير من الفقراء و تمويل المشاريع المصغرة التي قاربت 161 مؤسسة مصغرة خلال 7 سنوات و خلق مناصب عمل للشباب البطال.

ومن جهة أخرى بلغ عدد المستفيدين من زكاة المال للفترة الممتدة ما بين 2004- 2012 إلى حوالي 12 313 شخص. في حين استفاد حوالي 201 32 شخص من زكاة الفطر للفترة ذاتها. حسبما أشار إليه مكتب صندوق الزكاة بالمديرية الولائية للقطاع. بالإضافة إلى نتائج أخرى سوف نتطرق إليها في هذا البحث.

حسب كريستين لاغارد، مدير العام لصندوق النقد الدولي، تقدر الأصول الكلية للتمويل الإسلامي حوالي 2 ترليون دولار أمريكي حيث ازداد بمعدل 10 أضعاف عمَّا كان عليه قبل 10 سنوات. كما أنَّ معدلات نمو التمويل الإسلامي عرفت ارتفاعا هائلا في السنوات الأخيرة حيث قدر النمو بنسبة 15 % في السنة، حيث أصبح يُعوَّل عليه كبديل للتمويل التقليدي (حسين عبد المطلب الاسرج، 2010، ص. 16). إنَّ صيغ التمويل الإسلامي متعددة فهي تشمل: المرابحة، المضاربة، المساومة، المشاركة، المزارعة، المساقاة، المغارسة و المناصبة، بيع الأجل، الإجارة المنتهية بالتمليك، الاستصناع، و السلم و غيرها ... في ورقتنا البحثية سوف نعالج التمويل الإسلامي من ناحية الزكاة و بالضبط القرض الحسن. (أبو العز، 2016، ص. 9)

المحور الأول:مفاهيم حول الزكاة القرض الحسن و التمويل في الجزائر

I. مفاهيم حول الزكاة

1. تعريف الزكاة

- لغة: النماء و الريع والزيادة، من زكا يزكو زكاة، و زكاء. فنقول زكى الشيء إذا نمى و زاد، ونقول زكا فلان إذا صلح (يوسف القرضاوي، 2011، ص. 40.) ، فالزكاة لغة تشمل البركة و النماء و الطهارة و الصلاح. (مجمع اللغة العربية ، 1972، ص. 396)

- اصطلاحا: الزكاة هي شعيرة تعبدية و الركن الثالث من أركان الإسلام فهي مفروضة على المسلمين الأغنياء بالكتاب و السنة و الإجماع، فلإسلام يضع مانع الزكاة في خانة العصاة. فالزكاة هي إخراج جزء من مال الأغنياء المفروض شرعا في وقت معين. فهي حق مخصوص من مال بلغ نصاب لمستحقيه إن تم الملك و الحول. (محمد عليش، 1984، ص. 3)، كما عرفها ابن قدامى بأنَّها "حق يجب في المال" (ابن قدامى، 1985، ص. 572) فهي قدر معين من النصاب لحول يخرجه الغني المسلم الحر إلى الفقير المستحق، فهي قدر معين لأنها حق معلوم للمال يتم تحديده وفقا لقواعد معينة. (كمال خليفة أبو زيد و احمد حسين، 2002، ص. 8.)

2. تعريف صندوق الزكاة:

صندوق الزكاة هو مؤسسة دينية و اجتماعية أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان 1411 الموافق لـ23 مارس 1991 و تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و هي

التي تضمن له التغطية الدينية. بحيث تم تأسيس الصندوق سنة 2003 و كان أول تطبيق له في ولايتي عنابة شرقا و ولاية سيدي بلعباس غربا. بحيث يجمع المال نقدا من خلال فتح حساب بريدي تابع لمؤسسة المسجد ثم عمم على كافة التراب الوطني في سنة 2004. (لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الجزائرية 2016)

3. خصائص صندوق الزكاة الجزائري:

- يخضع صندوق الزكاة إلى إشراف وزارة شؤون الدينية و الأوقاف بحيث يترأس الوزير مجلس إدارة الصندوق كما تتولى أجهزة الوزارة أعمال الصندوق.
- إنَّ دفع الزكاة أمر اختياري راجع لإرادة الفرد و الهيئات المركزية.
- إشراك القطاع الخاص في تسيير الصندوق بحيث نجد مجالس لجان الحي و كبار المزكين.
- يتم إنفاق حصيلة الصندوق كالتالي:

1- حصيلة توجه للفقراء و المساكين.
2- حصيلة توجه لمصاريف صندوق الزكاة.
3- حصيلة توجه للاستثمار (القرض الحسن). و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: توزيع حصيلة صندوق الزكاة الجزائري

البيان	نسبة حصيلة الزكاة	
	الحصيلة اقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء و المساكين	% 87,5	% 50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة (القروض الحسنة)	/	% 37,5
مصاريف تسيير الصندوق	12,5 % توزع كما يلي: 4,5 % لتغطية تكاليف لجنة النشاطات الولائية. 6 % لتغطية تكاليف لجنة النشاطات القاعدية. 2 % لتغطية تكاليف لجنة النشاطات الصندوق على مستوى الوطني.	

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.

إذا تجاوزت حصيلة الزكاة 5 ملايين دج فان نصفها يوزع لصالح الفقراء أمَّا نسبة 37,5 % توزع على شكل قروض حسنة إمَّا إن كانت اقل من 5 ملايين فيتم توزيع حوالي 87,5 % و لا يخصص أي مبلغ لقروض الحسنة. كما تقوم الزكاة بتوزيع الدخل الوطني و تحقيق حد الكفاية لمحدودي الدخل. فالزكاة تحصل بنسبة 2,5 % من رؤوس الأموال المنقولة و ما بين 5 % إلى 10 % من دخل الأموال الثابتة كالأراضي الزراعية و العقارات المستغلة و المصانع و الأسهم الموجهة للاستثمار و 20 % من البترول و الفحم. فالزكاة تعمل على توجيه جزء من أموال الأغنياء نحو الفقراء و بالتالي تنخفض مستويات النفقات الموجهة للفقراء من الميزانية العامة للدولة. صالح صالحي، 2009، ص. 8.

4. أهداف صندوق الزكاة: يمكن تلخيص أهداف الصندوق في النقاط التالية

- جمع المساعدات و التبرعات و الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة.
- القيام بأعمال الخير و البر التي دعا إليها الدين الإسلامي وتوزيع أموال الزكاة على مستحقيها.
- توعية و إعلام الأفراد بطرق جمعها و كيفية توزيعها و يكون هذا من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة.

- زيادة الدخل الوطني و خلق فرص جديدة للعمل من خلال استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع المصغرة و استغلال قرض الحسن في تمويل المشاريع و تقليل من حدة الفقر. (بلقاسم فتيحة، 2015، ص. 31)
- تعتبر الزكاة أداة من أدوات السياسة النقدية و المالية التوسعية و الانكماشية بما أنَّها تجمع نقداً أو عيناً أو مسبقاً أو آجلاً أو من خلال تنويع صرفها على موارد مختلفة بحسب حاجات الاقتصاد و وضعياته. (عقبة عبد اللاوي و نور الدين جوادي، 2011، ص. 548) و هذا ما يؤهلها لمعاجة التضخم و الركود و البطالة و مختلف المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و بالتالي الحفاظ على الاستقرار، بالإضافة إلى كونها تخفف من حدة الفقر و هي عون لذوي الاحتياجات الطارئة كما تعمل على الحفاظ على الأمن العام للدولة (مسدور و سلطاني، 2016، ص. 624 و 625)

و لقد أثبتت التجارب السابقة و خاصة في عهد الرسول صلى الله عليه و سلم و عهد عمر بن عبد العزيز أنَّ الزكاة عندما تؤخذ بتمام حقها و تصرف في مصارفها الفعلية تساهم في حل العديد من المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية. إنَّ تحقيق هذه الأهداف يتوقف على مدى ثقة المواطنين في نشاط الصندوق و مدى إيمانهم به. (نعمون وهاب و عناني ساسية، 2012، ص. 209 -212.) فالشكل التالي يوضح لنا دور الصندوق في تحسين القدرة الشرائية للفرد و كذا انتعاش الاقتصاد الوطني و خلق فرص العمل و تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة.

إضافة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به صندوق الزكاة في تحصيل الزكاة و صرفها على الفقراء و المساكين فانه يوجه جزء منها لتمويل المشاريع المصغرة من خلال القرض الحسن. إنَّ وجود المؤسسات المصغرة يقترن بما يسمى التمويل المصغر أو التمويل الأصغر أو ما يعرف بالقرض الحسن (Isahaque and Zulkarnain, 2014, p. 64) .

إضافة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به صندوق الزكاة في تحصيل الزكاة و صرفها على الفقراء و المساكين فانه يوجه جزء منها لتمويل المشاريع المصغرة من خلال القرض الحسن. (سليمان ناصر، 2012، ص. 4) إنَّ توزيع أموال الزكاة يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية و بالتالي زيادة الطلب على العمل مما ينتج عنه انخفاض البطالة و لما تنخفض هذه الأخيرة تعمل على زيادة المداخيل و تراكم ثروات الفئات المنتجة و الغنية و زيادة توظيف رؤوس الأموال في القطاع الإنتاجي و هذا ما يدفع بحصيلة الزكاة إلى الارتفاع بسبب توسع شرائح دافعي الزكاة أفقيا و عاموديًا و هذه الدورة تحقق ما يسمى بانتعاش الاقتصاد الكلي و بالتالي النمو و التنمية الاقتصادية (لشلاش و قدوري، 2012، ص. 387).

II. مفاهيم حول القرض الحسن و التمويل المصغر

1. تعريف القرض الحسن

فالقرض الحسن هو قرض لا يكون فيه أي نوع من أنواع الفائدة، بمعنى انه دين من جهة معينة لفترة زمنية محددة و يرد دون زيادة أو نقصان. و يمنح لغايات اجتماعية و إنسانية. (السبيعي، 2011، ص. 49.) يعتبر القرض الحسن الوسيلة الأنسب لتمويل المشاريع المصغرة خاصة تلك التي تشغل من 1 إلى 9 عمال و ذلك لصعوبة حصولها على التمويل البنكي.(عمر، 2005، ص. 12) و من بين أهم خصائصه عدم تعامله بالفائدة لان الإسلام حرم التعامل بالربا كما انه يوجه للمشاريع الحلال التي تساهم في زيادة الأرزاق بانتهاج ما يعرف بالتمويل عن طريق المشاركة و عدم الضغط عن المستفيد في تسديده للدين في حالة العسر المالي. إنَّ القرض الحسن هو حلقة تربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية فهو يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفقراء و مساعدتهم على القضاء على المشاكل التي تصادفهم.(لسوامس و لعيوني، 2003، ص. 26) إنَّ فكرة تمويل المشاريع المصغرة بالقرض الحسن

كانت نتيجة لعزوف البنوك عن تمويلها بسبب ضعف الضمانات المقدمة من الطالبي القروض.(سليمان ناصر، ص. 17.)

2. أهداف القرض الحسن

إنَّ للقرض الحسن عدة أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية (لسوامس و لعيوني، ص. 28 و 29):

- الهدف التنموي: إنَّ التعامل بهذا النوع من القروض يسمح بإلغاء الفائدة و تخفيض تكاليف المشاريع مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار الحرفيين و خلق فرص عمل جديدة و بالتالي تقليص البطالة والتخفيض من حدة الفقر فيزداد الدخل الوطني و ينتعش الاقتصاد ككل. فالقرض الحسن يساعد على تشجيع الادخار و الاستثمار مما يساهم في إبقاء المال داخل الوطن و الاعتماد على الموارد المالية الداخلية .

- الهدف الاستثماري: إنَّ استقطاب أموال الزكاة و توظيفها في مجالات اقتصادية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية الشرعية يزيد من نسبة الاستثمارات، فيعتبر القرض الحسن من أهم الأدوات المشجعة للاستثمارات و التقدم الاقتصادي.

- الهدف الاجتماعي: يعمل هذا القرض على الجمع بين الأهداف الاقتصادية للمشروع المصغر و كذا الأهداف الاجتماعية، فهو يعمل على الموازنة بين تحقيق الرفاه الاقتصادي و بين التنمية و التكافل الاجتماعيين.

ففي هذا النوع من التمويل يمكن أن يصادف الصندوق عجز المقترض عن سداد ديونه و بالتالي نكون أمام حالتين:

- ✓ حالة العجز عن السداد: و هنا يتم إعفاء المتمول عن السداد خاصة إذا كان بأمس الحاجة للمال.
- ✓ حالة تمديد فترة السداد: في حالة ما إذا كانت لديه القدرة على التسديد.

و لهذا يعتبر الهدف الاجتماعي من بين أهم الأهداف القرض الحسن لأنه يراعي وضعية المالية للمقترض و يمنح له فرص التي يمكن أن تصل إلى إعفاءه من سداد.

فاقرض الحسن يساهم بصورة مباشرة في التمويل المباشر للمشاريع المصغرة التي تهدف إلى إخراج شريحة واسعة من الفقر إلى القدرة و الاستغناء في مجال تامين الاحتياجات الكفائية للفرد (مراد و قريني، 2013، ص. 10).

3. تعريف التمويل

التمويل في المؤسسات المصغرة هو توفير المبالغ المالية اللازمة لإنشاء و تطوير مشروع خاص أو عام أي هو الحصول على مال بغرض استخدامه لتشغيل أو تطوير مشروع ما (بوراس، 2008، ص. 25.). و عليه فالتمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بمشاريع اقتصادية و تطويرها و يتعلق الأمر بالمبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات و أن يكون بالقيمة المطلوبة و الوقت المطلوب (بوشوشة ،2007، ص. 7). عموما التمويل في المؤسسة المصغرة يتمثل في حاجة هذه المؤسسات للتمويل عند انطلاق المشروع أو تجديد تجهيزاتها ومعداتها أو توسيعها (بن خالد و نصبة، 2014، ص. 26). عبارة عن تقديم خدمات مالية مثل التوفير، القرض و وسائل الدفع المختلفة إلى فئات ضعيفة الدخل مثل الحرفيين، صغار التجار، المزارعين و حتى الموظفين (سليمان ناصر ؤ عواطف محسن، 2013، ص. 2.)

الجدول رقم 2 : المشاريع التي تمول بالقرض الحسن

المشاريع	مميزات المشروع	أمثلة عن المشروع
مشاريع طبية و شبه طبية	العلاج بتكاليف اقل، توفير مناصب شغل دائمة، خدمات راقية و تدفقات نقدية مستمرة	
المشاريع الحرفية	ضمان استمرارية الحرف، دوام و استقرار في مناصب الشغل، تكاليف تمويلها معتدلة و تدفقات مستمرة	النقش على الخشب، النقش على النحاس، صناعة الفخار التقليدي، الحدادة.
المشاريع الخدماتية	تستجيب لحاجات السوق، تكاليف تمويلها بسيطة (حاسوب، ناسخة...)، مناصب شغل مستمرة و تدفقات نقدية هامة.	خدمات الهاتف، الانترنت، الإعلام الآلي، دور الحضانة، التكوين المهني البسيط، خياطة، حلاقة...
المشاريع الإنتاجية	توظيف اكبر و تكاليف مرتفعة نوعا ما و تدفقات نقدية هامة تعكس ضخامة المشروع.	نسج الألبسة، الأغذية، الأثاث، مواد البناء...
المشاريع الفلاحية	توظيف اكبر و تكاليف شبه ثابتة و متوسطة، تدفقات نقدية هامة تعكس تطور المردودية.	تربية النحل، تربية الدواجن و تربية الماشية.

المصدر: مفتاح صالح و خبيزة انفال حدة، مداخلة بعنوان، دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية-دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة القطري و الجزائري-، في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20 و 21 ماي 2013 ، مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، ص. 10.

المحور الثاني: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

I. مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها

1. تعاريف حول المؤسسات المصغرة

يعرف البنك الدولي المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تضم اقل من 10 عمال و إجمالي أصولها اقل من 100 000 دولار أمريكي و حجم المبيعات السنوية لا يتجاوز 100 000 دولار أمريكي (سليمان ناصر و عواطف محسن، 2011، ص. 3 و 4). أمَّا في الجزائر و حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 02/17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـــ 2017/01/10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المادة رقم 08-09-10 العدد 02، الصادرة في 11 جانفي 2017، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب المادة الخامسة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة2017 كما يلي: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تُشغل من 01 إلى 250 شخص، و أن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة 4مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع .حصيلتها السنوية مليار 1 دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية". و تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنَّها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات:

- ✓ تشغل من واحد إلى 250 عامل
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دج
- ✓ لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دج
- ✓ تستوفي معيار الاستقلالية.

حيث جاء هذا القانون الجديد المُعدل و المُتمم القانون التوجيهي لسنة2001، لتعديل الحدود المالية (رقم الأعمال والحصيلة السنوية) الفاصلة بين كل من المؤسسات المصغرة، الصغيرة، والمتوسطة بما يتوافق مع التطور الاقتصادي الحاصل وأهداف الدولة الرامية لتطوير هذا القطاع. و في الجزائر تعتبر

المؤسسات بالغة الصغر تلك التي تشغل اقل من 10 عمال. و تعرف المشاريع المصغرة أو المؤسسات المصغرة من خلال عدد العمال، رقم الأعمال و حصيلة الميزانية السنوية كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 3: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 1 إلى 9	اقل من 40 مليون دج	**اقل من 20 مليون دج**
صغيرة	من 10 إلى 49	اقل من 400 مليون دج	**اقل من 200 مليون دج**
متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون الى4 مليار دج	**من 200 إلى 1 مليار دج**

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة رقم 02/17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـــ 2017/01/10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المادة رقم 08-09-10 العدد 02، الصادرة في 11 جانفي 2017.

ولقد شهد قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نمواً مستمراً و متزايداً خاصة في الآونة الأخيرة مثلما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 4: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عي الجزائر

نوع المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة المئوية %
صغيرة جدًا	183653	**97**
صغيرة	27380	**2,7**
متوسطة	3042	**0,3**
المجموع	1014075	**100**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, 2016, Bulletins d'information statistique de la PME, N° 29, Algérie, p. 10.

لا يوجد تعريف واحد و شامل للمؤسسة المصغرة هناك عدة تعاريف و هذا على حسب الدول فمثلاً الجدول التالي يعطي تعاريف مختلفة إلاَّ أنَّها تتفق حول عدد العمال الذي لا ينبغي أن يتجاوز 10 عمال.

جدول رقم 5: تعاريف المؤسسات المصغرة حسب بعض الدول

الدولة	عدد العمال	معايير أخرى
الاتحاد الأوروبي	اقل من 10 عمال	**5حجم الأصول ملايين يورو**
تركيا	اقل من 10 عمال	**لا يوجد**
الأردن	اقل من 10 عمال	**لا يوجد**
تونس	اقل من 10 عمال	**رقم الأعمال لا يتعدى 20 مليون دينار**

المصدر: بن خالد عدة، 2014، ص. 8.

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة من أهم القطاعات التي يعول عليها في التنمية بالنظر لما تساهم به في رفع الثروة و زيادة الناتج الداخلي الخام و زيادة الصادرات و خلق مناصب العمل و الحد من البطالة و بالتالي في المستدامة المستدامة (سليمان ناصر و عواطف محسن، 2014، ص. 2).

2. أهمية المؤسسات الصغيرة

يعد الرهان الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في المؤسسات الصغيرة في الجزائر ذا أهمية بالغة، حيث أن الاستثمار في المؤسسات المصغرة يوفر إجراءات أقل تعقيداً وطرق إنتاج أكثر مرونة وقدرات تكييف أكثر ملائمة مع نسيج الأسواق المحلية والدولية التي تعرف ارتفاع في درجات عدم التأكد، ولهذا عرف هذا النوع من الاستثمار في الجزائر نمواً نتيجة العلاقات الباطنية الهامة وكذلك لارتفاع مكانته في النسيج الاقتصادي، فأصبح الاهتمام به وتنميته ضرورة لبلوغ التنمية. تكمن أهميتها في دورها المحوري الذي

يساعد في إحداث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و في ظل زيادة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة يمكن أن تحقق الأهداف التالية:

3. زيادة الناتج المحلي الوطني: تساهم المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية سواء في الدول النامية أو المتقدمة بحيث توجه المدخرات التي كانت ستوجه للاستهلاك إلى استثمارات مما ينتج عنه زيادة القيمة المضافة و بالتالي زيادة الناتج الوطني و هذا ما يعزز الناتج المحلي الإجمالي.
4. الحد من البطالة : توفر المؤسسات الصغيرة الحل الأمثل للبطالة نظرا لطبيعة أنشطتها و استيعابها لليد العاملة مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تعتمد على التقنيات الحديثة مقابل نسبة ضعيفة من اليد العاملة كما تتسم المؤسسات الصغيرة بقدرتها على التكيف في المناطق النائية وهذا ما يحد من البطالة الريفية و النزوح الريفي.
5. تلعب المشاريع المصغرة دور مهم في الحد من الفقر و البطالة و احتواء الآثار الاجتماعية من خلال استعمالها لأساليب إنتاجية كثيفة اليد العاملة. (Imran Ashraf Toor and Abu Nasar, 2004, p. 88)
6. تحقيق الاستقرار الاجتماعي: إنَّ خلق فرص العمل يؤدي إلى ضمان ارتفاع الدخل و بالتالي يحقق الاستقرار الاجتماعي من خلال الحد من الهجرة الداخلية و الخارجية بفضل تركيزها على تلبية حاجة الفقراء.
7. مساهمتها في التنمية المستدامة من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الكلية: إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، إحلال الواردات و الصادرات...فهي تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية و معالجة مشكلتي الفقر و البطالة و هذا ما جعل مختلف الدول تولي لها أهمية بالغة.
8. تنمية المواهب و الابتكارات: تعمل المؤسسات الصغيرة على تنمية و تشجيع المواهب بإعطاء فرص لأصحاب المهارات و الإبداعات من خلال توظيف مهاراتهم و قدراتهم الفنية، كما تعمل على تطوير روح المبادرة و تنمية المهارات كما لها قدرة التأقلم و التكيف مع مختلف المتغيرات الدولية مما يسمح لها بامتصاص مختلف الصدمات الاقتصادية الدولية. (سايح فاطمة، 2016 ا، ص. 170 و 2016 ب، ص. 222 و 223)
9. المساهمة في تنمية الصادرات و إحلال الواردات: تسمح المؤسسات الصغيرة بترقية الصادرات لمختلف السلع الصناعية و الحرفية و زيادة الاستثمارات كما تعمل على تحويل أفكار استثمارية إلى مشاريع قائمة برأس مال منخفض نسبيا كما تعمل على تطوير التنمية البشرية و القدرة التنافسية (فوزي أبو جزر، 2006 ، ص، 132.)
10. وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي.

المحور الثالث: دور الزكاة في تمويل المشاريع المتناهية الصغر و تقييم حصيلة تمويل المشاريع المصغرة لولاية بسكرة ما بين 2006-2012

1- إيرادات الزكاة لولاية بسكرة للفترة الممتدة ما بين 2006-2012

تتسم إيرادات الزكاة لولاية بسكرة بالارتفاع و الانخفاض فنلاحظ ارتفاع مستمر منذ 2004 إلى غاية 2012 ليبلغ أقصاه بحوالي أكثر من 945,00 001 11 مليون دج بالنسبة لزكاة عيد الفطر و 206 16 951,35 بالنسبة لزكاة المال سنة 2010 ثم ليبدأ الانخفاض سنة 2011 و هذا نظرا لما كان يروج على سمعة هذا الصندوق مما انعكس سلبًا على حصيلته، كما أنَّ جزءاً من الزكاة ذهب على شكل هبات لمساعدة قطاع غزة بفلسطين. هذا و قد بلغت إيرادات الزكاة الإجمالية حوالي 368,45 304 134 سنة 2012 مثلما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 6: أنواع الزكاة ولاية بسكرة للفترة الممتدة من 2004 إلى 2012

الحملة	زكاة عيد الفطر	زكاة المال	المجموع

الأولى و الثانية 2004	1 944 478,00	2 366 344,00	4 310 822,00
الثالثة2005	4 928 265,00	7 000 000,00	11 922 265,00
الرابعة 2006	6 104 448,00	9 118 861,00	15 232 309,00
الخامسة2007	6 204 638,00	10 000 000,00	6 204 463,00
السادسة2008	6 210 239,00	10 010 000,00	16 220 239,00
السابعة2009	6 609 083,00	14 088 081,78	20 697 164,78
الثامنة2010	9 306 848,00	16 206 951,35	25 513 799,35
التاسعة2011	6 637 615,00	10 108 531,88	16 746 146,88
العاشرة 2012	11 001 945,00	6 455 214,44	17 457 159,44
المجموع العام	58 947 559.00	85 354 084,45	134 304 368,45

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معلومات مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية بسكرة

الشكل رقم (1): إيرادات صندوق الزكاة لولاية بسكرة

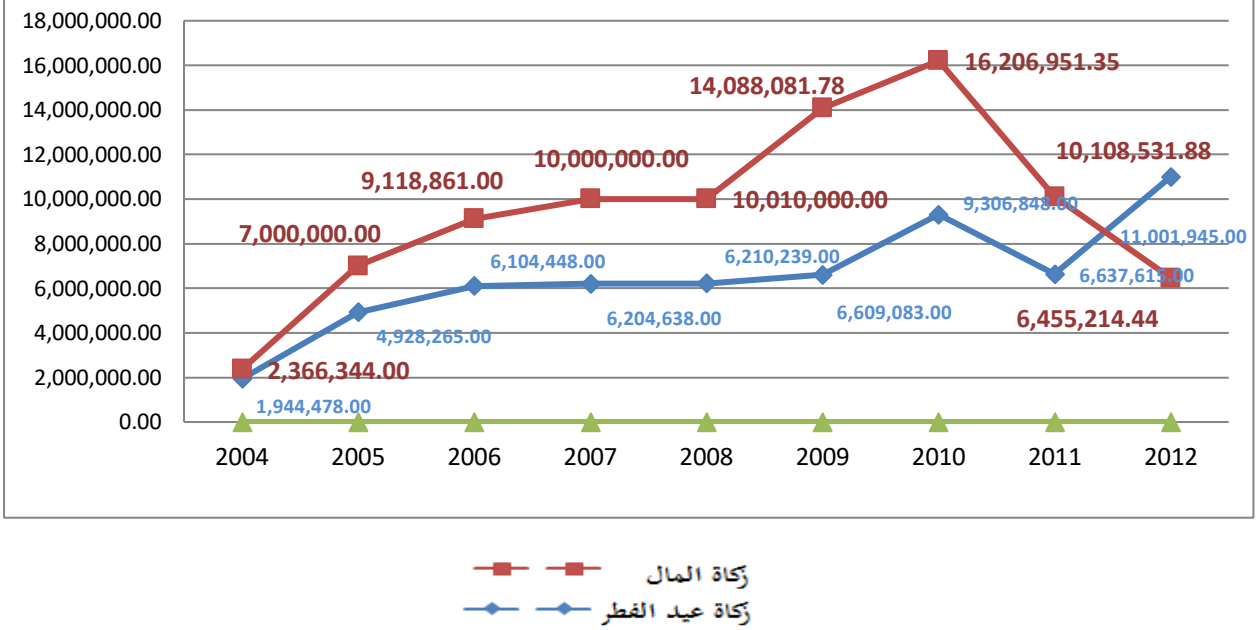

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات صندوق الزكاة لولاية بسكرة (الجدول رقم 6)

بلغت إيرادات الزكاة سنة 2004 حوالي 4 310 822,00 و هذا راجع إلى بداية المحتشمة للعمل بالصندوق في بسكرة ثم استمر نمو الإيرادات ليبلغ أقصاه سنة 2010 حوالي 25 513 799,35، مثلما يبين الجدول التالي:

الشكل رقم (2): الحصيلة الاجمالية للزكاة لولاية بسكرة للفترة الممتدة من (2004-2012)

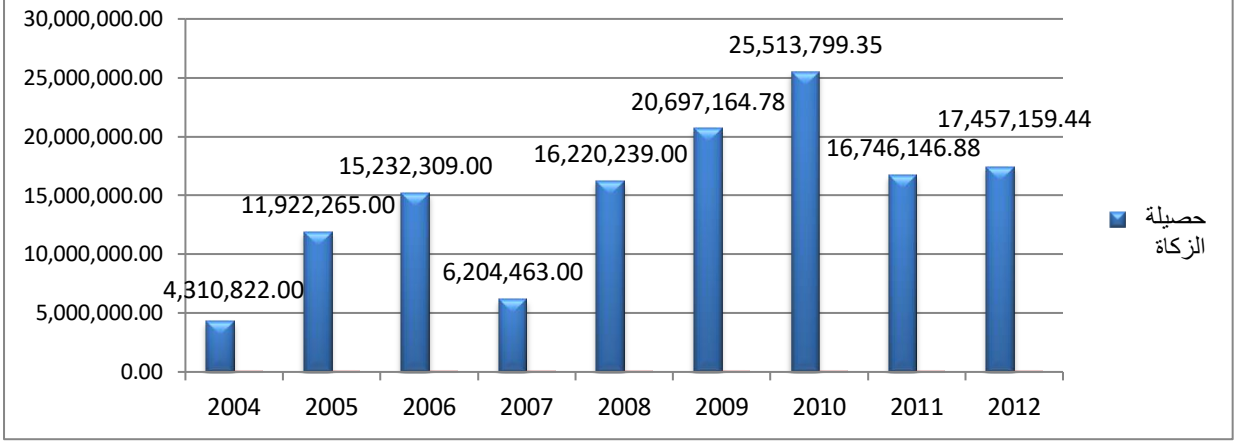

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات (الجدول رقم 6)

2- القروض الحسنة لولاية بسكرة

فمن خلال الشكل3 نلاحظ ارتفاع في قيمة القروض الممنوحة لتصل الحصيلة الإجمالية سنة 2012 حوالي 640,45 780 67 دج في حين لم تتجاوز 572,87 419 3 دج في سنة 2006. و كان نصيب المستفيد منهم يتراوح ما بين 000,00 150 دج ثم إرتفع إلى 000 200 دج ليبلغ أقصاه حوالي 300 000,00 دج للقرض الواحد (للمستفيد الواحد). حيث اتسم بالارتفاع المستمر إلى غاية 2011 حيث انخفض بنسبة 50 % مقارنة بالسنة 2010 و لم يتجاوز 699,45 790 3 دج و هذا راجع إلى أنَّ وزارة شؤون الدينية خصصت ربع حصيلة صندوق الزكاة لسنة لصالح أهالي غزة إذن فالحصيلة التي كانت ستوجه للفقراء كقروض حسنة تم توجيهها لفلسطين. بحيث تنوعت المشاريع لسنة 2006 ما بين حلاقة، روضة أطفال، اللحوم المجمدة، سيارة الأجرة، مواد غذائية عامة، شاحنة التبريد، خياطة، صيانة وبيع مواد الإعلام الآلي، ورشة السمعي البصري، الترصيص و مؤسسة فلاحية. كما تنوعت الأنشطة لتشمل مكاتب الترجمة، تعليم السياقة، تربية المواشي و الدواجن، مكاتب المحاماة و الحدادة و النجارة المعدنية. حيث تلعب هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المحلية من خلال تكثيف النسيج الصناعي وتنشط الحركة الصناعية . كما يعتبر هذا النوع من المؤسسات مستقطبا للمستثمرين الخواص للاستقرار بالمنطقة، و بالتالي تزيد فرص التشغيل. و يمكن تلخيص مساهمة هذه المؤسسات في التنمية المحلية من خلال مساهمتها في تموين السوق الوطنية و التصدير، مساهمة في التشغيل و الصناعات الحرفية.

جدول رقم (7) حصيلة القرض الحسن من زكاة المال لولاية بسكرة، الوحدة (دج)

السنة	**إيرادات زكاة المال** (دج)	المبلغ القرض الحسن المحصل عليه (37%)	معدل النمو (%)[1]
2006	9 118 861,00	3 419 572,87	سنة الأساس 2006
2007	10 000 000,00	3 750 000,00	9,66
2008	10 010 000,00	3 753 750,00	9,77
2009	14 088 081,78	5 283 030,69	54,49
2010	16 206 951,35	6 077 606,76	77,72

[1] من حساب الباحث اعتمادا على الجدول مع الأخذ بعين الاعتبار سنة الأساس 2004.

2011	10 108 531,88	3 790 699,45	10,85
2012	6 455 214,44	2 420 705,42	-29,21
المجموع	67 780 640,45	28 495 365,19	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معلومات مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية بسكرة

الشكل رقم (3) حصيلة القرض الحسن من زكاة المال لولاية بسكرة، الوحدة (دج)

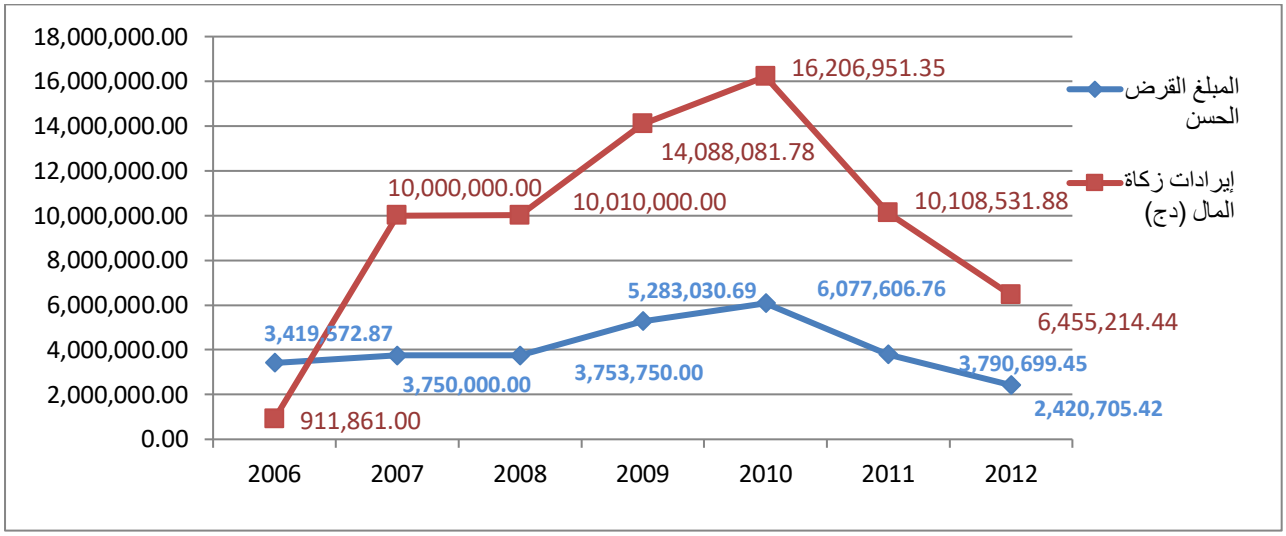

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 7

1- عدد القروض الحسنة لولاية بسكرة

فمن خلال الجدول 8 نلاحظ ارتفاع في نسبة القروض الممنوحة لتصل سنة 2011 حولي 25 % كحد أقصى في حين لم تتجاوز8 % في سنة 2012 و ذلك راجع لتقديم وزارة شؤون الدينية ربع حصيلة صندوق الزكاة لسنة 2011 لصالح أهالي غزة.

الجدول رقم (8): عدد المشاريع المصغرة الممولة بالقروض الحسنة في ولاية بسكرة

السنوات	قيمة القرض (بـــ دج)	عدد القروض الحسنة	معدل نمو القروض (%)[2]
2006	150 000,00	39	سنة الأساس 2006
2007			
2008		51	% 30,76

[2] من حساب الباحث اعتمادا على الجدول رقم 6 مع الاخذ بعين الاعتبار سنة الاساس 2004.

		150 000,00	2009
% -53,84	18	200 000,00	2010
% 2,56	40	200 000,00	2011
% -66,66	13	300 000,00	2012
% 100	161	/	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المرجع

الشكل رقم4 : نسبة المئوية لتمويل المشاريع من الفترة 2006-2013

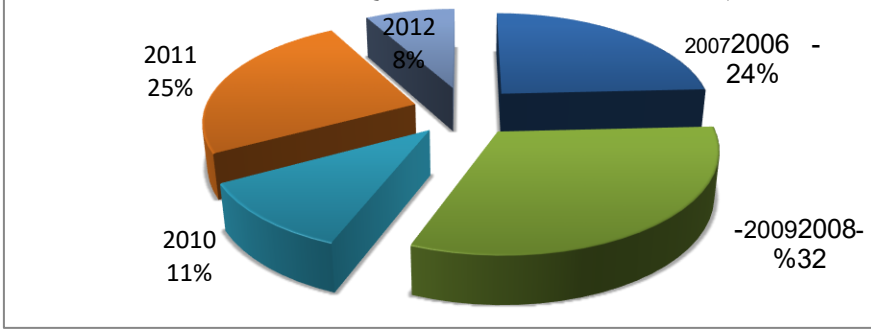

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (8)

فمن خلال الشكل 4 نلاحظ ارتفاع عدد القروض الممنوحة لتصل سنة 2011 حولي 40 قرض أي حوالي 40 مشروع مصغر تم تمويله أي 25 % من إجمالي المشاريع الممولة بصيغة القرض الحسن، في حين لم تتجاوز عدد المشاريع الممولة في سنة 2012 حوالي 13 مشروع و هو ما يعادل 8 % من إجمالي المشاريع الممولة. فخلال الفترة 7 سنوات تم تمويل 161 مشروع مصغر فقط بما قيمته 28 495 365,19 دج للفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2012. فإذا أخذنا مقارنة بسيطة مع ولاية وهران التي مولت 134 مشروع مصغر طيلة 8 سنوات مقابل 26 102 665 دج قيمة القرض الحسن الممنوحة للفترة ما بين 2006 و 2013 لولاية وهران. إنَّ حصيلة صندوق الزكاة بولاية قسنطينة على سبيل المقارنة ارتفعت من أكثر من 03 ملايير سنتيم سنة 2004 إلى أزيد من 06 ملايير سنتيم سنة 2015، مشيرًا في هذا الإطار أنَّ عدد المستفيدين ارتفع هو الآخر من 343 سنة 2004 إلى 6261 مستفيدًا سنة 2015. أمَّا في ما يتعلق بالقرض الحسن، فقد أكد وزير الشؤون الدينية و الأوقاف أنَّه تم تمويل 500 مشروع بقيمة إجمالية تجاوزت 10.6 مليار سنتيم، و ذلك في قطاعات الخدمات، التجارة، الأشغال و بالبناء، الإنتاج و الصناعة، فيما استحوذ قطاعا الفلاحة و الصناعات التقليدية و المهن الحرة على العدد الكبير من المشاريع. (انظر الجدول و الشكل التاليين)

من خلال الجدول التالي نستنتج أن عدد المشاريع الممولة بصيغة القرض الحسن في تزايد مستمر و متسارع بحيث كان لا يتجاوز 7 مشاريع في بداية العمل بالقرض الحسن إلى أن بلغ في سنة 2012

حوالي 1340 مشروع و هذا العدد يعتبر الأكبر مقارنة مع باقي السنوات، حيث عرفت سنة 2013 انخفاض في عدد المشاريع الممولة بالقرض الحين بنسبة ما يقارب بـــــــ3.20 % مقارنة بسنة 2012 (من 1340 مشروع ممول بصيغة القرض الحسن إلى 1297 مشروع)، و يرجع هذا الانخفاض إلى صعوبة استرجاع أموال و القروض التي تم تقديمها للمستحقين و كذلك إلى انخفاض الطفيف في تحصيل الزكاة. (انظر الجدول)

الجدول رقم 9: عدد المشاريع الممولة بالقرض الحسن من الفترة 2003 إلى 2013 على كافة الوطن

السنة	عدد المشاريع الممولة بالقرض الحسن في كافة التراب الوطني
2003	7
2004	186
2005	516
2006	730
2007	814
2008	652
2009	715
2010	859
2011	1123
2012	1340
2013	1297
المجموع	8239

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات و معطيات مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية البليدة.

يوضح الشكل التطور و النمو السريع لعدد القروض الممنوحة للشباب من اجل تمويل مختلف المشاريع في كافة أنحاء التراب الوطني.

الشكل رقم : 5 عدد المشاريع الممولة بصيغة القرض الحسن عبر التراب الوطني

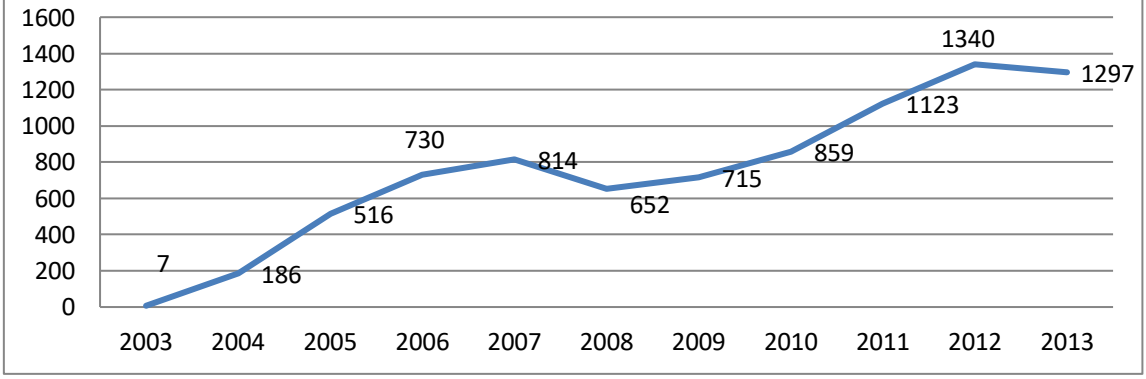

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 7.

نلاحظ من خلال الجدول 9 النمو المتواصل للقرض الحسن على كافة التراب الوطني منذ بداية العمل به إلى غاية 2008 أين سجل انخفاض بحوالي 347 قرض ليعاود النمو إلى أن يصل لا كثر من 1297 قرض سنة 2013 رصد لها حوالي 107 مليار سنتيم، حيث سجلت سنة 2012 العدد الأقصى للقروض بحيث وصل إلى أكثر من 1340 قرض حسن لتمويل المشاريع المصغرة لكن تبقى ولايات الشرق الجزائري رائدة في هذا المجال مثلما يوضح الشكل التالي.

الشكل رقم 5: القروض الحسنة لولايات الوطن للفترة الممتدة من 2003 الى سنة 2014.

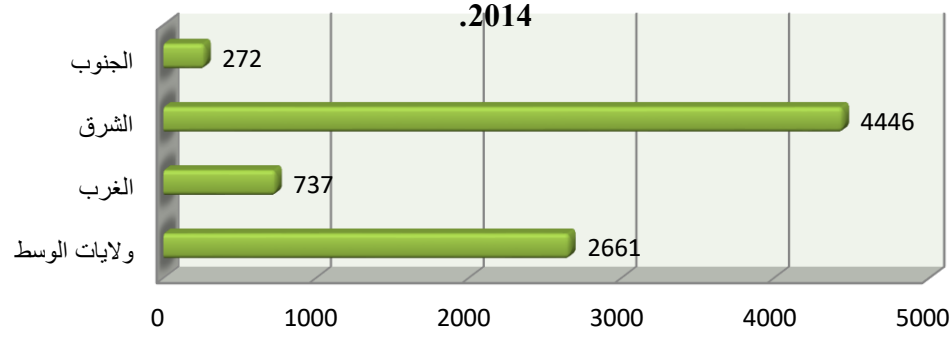

المصدر: وزارة شؤون الدينية و الأوقاف

الشكل رقم: القروض الحسنة لولايات الوطن بالنسب المئوية للفترة الممتدة من 2003 الى سنة 2014

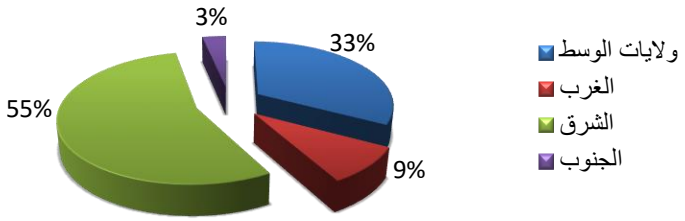

المصدر: وزارة شؤون الدينية و الأوقاف

فعلى سبيل المقارنة بلغت حصيلة الزكاة لسنة 2012 لولاية بسكرة حوالي 159,44 457 17 مقارنة مع 106 899 109 دج بالنسبة لولاية سطيف و حصيلة الزكاة لسنة 2012 لولاية وهران حوالي 471 558 9 دج أي كل من إيرادات سطيف و بسكرة تفوق إيرادات ولاية وهران بحجمها و نسمتها و مكانتها الاقتصادية و التي تعتبر العاصمة الثانية بعد الجزائر العاصمة بأكثر من 10 مرات، و هذا ما يعكس تخلفها في هذا المجال مقارنة مع بعض الولايات مثل باتنة، قسنطينة، مسيلة و الجزائر(العاصمة) فولايات الغرب لا تشارك إلاَّ بنسبة 9 % مقارنة بـــــ55 % في ولايات الشرق (وزارة شؤون الدينية و الأوقاف). مع العلم أنَّه حسب الخبير الاقتصادي مسدور فارس إنَّ أقل مبلغ يخرج كزكاة من أموال الجزائريين يقدر بـ: 2.5 مليار دولار إلاَّ أنَّ حصيلة الزكاة تبقى بعيدة كل البعد عن هذه القيمة. مع العلم أنَّ زكاة رجل أعمال "كبير" واحد في الجزائر هي 125 مليون دولار أي 1250 مليار سنتيم. فإذا قارنا نسبة مشاركة ولاية بسكرة في خلق المشاريع المصغرة على مستوى الوطني فإنها لا تشكل سوى 3 %

من مجموع مشاركة الولايات ككل في حين تشارك ولاية عنابة بحوالي 10 % (سايح، 2016، ص. 176). و هذا إذا أخذنا بعين اعتبار عدد مشاريع المصغرة التي تم خلقها منذ نشأة صندوق الزكاة بولاية بسكرة و العمل بالقرض الحسن الذي بلغ حوالي 161 مؤسسة في حين بلغ عددها 8239 مؤسسة على مستوى الوطني.

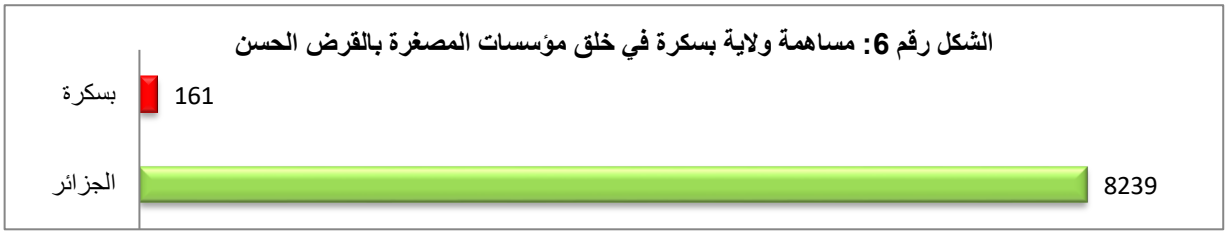

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية بسكرة

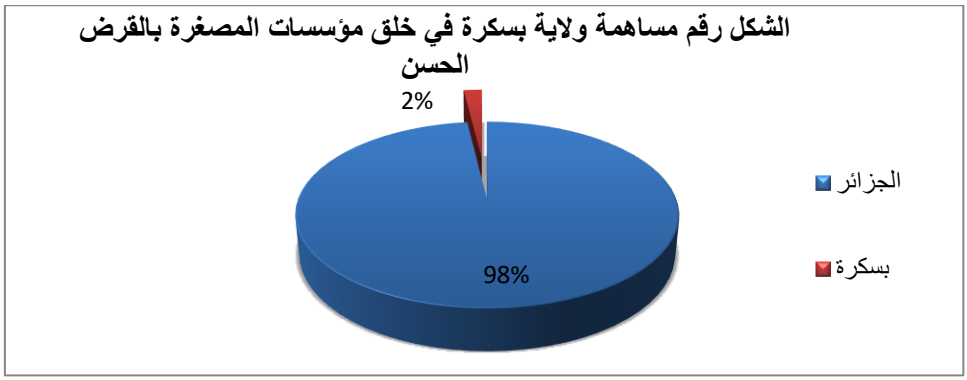

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية بسكرة

و للإشارة وزعت القروض بنسبة 67 % أي حوالي 108 مشروع لصالح الذكور مقابل 53 للإناث مثلما.

النتائج:

حاولنا من خلال هذا البحث إبراز الدور الذي يلعبه التمويل المتناهي الصغر و بالأخص القرض الحسن في تمويل المؤسسات المصغرة و بالتالي في التنمية الاقتصادية؛ بناءاً على ما سبق يمكن الاستنتاج النقاط التالية:

تم تمويل حوالي 161 مشروع مصغر طيلة سبع سنوات بقيمة 365,19 495 28 دج جلها منحصر في قطاع الخدماتي و التجارة مثل النقل بنوعيه سيارة الأجرة و نقل البضائع حيث سيطر الذكور على نسبة الاستفادة من التمويل بنسبة 67 %.

حيث بلغ عدد المستفيدين من زكاة المال للفترة الممتدة ما بين 2004- 2012 إلى حوالي 313 12 شخص. في حين استفاد حوالي 201 32 شخص من زكاة الفطر للفترة ذاتها. حسبما أشار إليه مكتب صندوق الزكاة بالمديرية الولائية للقطاع. و للتذكير فان صندوق الزكاة الجزائري قام خلال الفترة الممتدة من (2003 إلى 2011) بتمويل أكثر من 4500 مشروع في إطار القرض الحسن رصد لها 107 مليار سنتيم. (منصوري الزين و سفيان نقماري، ص. 10). بلغت حصيلة الزكاة لهذه السنة 2017 حوالي 140 مليار سنتيم حسب وزير الشؤون الدينية و الأوقاف محمد عيسى. كما أوضح أنَّ حوالي 187 مليار

سنتيم وجهت لتمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن و الذي فاق 9000 مشروع مصغر.[3] و زكاة الجزائريين الحقيقية حسب الخبير الاقتصادي فارس مسدور، حسب تقدير أولي ومحسوب رياضيا، يساوي 5 ,2 مليار دولار، أو ما يعادل 18 ألف مليار سنتيم على أساس سعر 1 دولار يساوي 74,5 دينار. (فارس مسدور، 2013، ص. 11) إنَّ عدم المتابعة المستمرة و المراقبة الصارمة للمشاريع سمح للمستفيدين من تغيير أنشطتهم و إنفاق القرض الحسن في غير الوجهة المبرمجة له مما نتج عنه استحالة استرجاع القروض التي قدرت بحوالي 70 **%** من إجمالي قروض قاربت 9000 قرض حسن على مستوى التراب الوطني، و هذا ما دفع بالوزير الشؤون الدينية و الأوقاف إلى تجميد العمل بالقرض الحسن إلى أن يتم استرجاع كافة الأموال الممنوحة. و من جهة أخرى قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بإنشاء مؤخرا لجنة مرافقة مختصة، مكونة من خبراء في المالية والأعمال قصد توجيه ونصح و تصويب أداء المستثمرين الشباب المنخرطين في جهاز القرض الحسن، الذي تشرف على تسييره بغية ضمان أكبر قدر من فرص النجاح والفعالية للمشاريع والنشاطات المستحدثة و هذا لضمان استمرارية العمل بالقرض الحسن. كما حثت الوزارة على توزيع حصيلة الزكاة لسنة 2015 على العائلات دون التخصيص جزء للقرض الحسن و هذا ما يسمح بإنفاق إيرادات الزكاة في الاستهلاك فقط دون تمويل الاستثمارات و خلق مشاريع مصغرة و بالتالي لا يصبح لصندوق الزكاة دور في التقليل من البطالة كما كان في السابق و إنَّما يشجع الاستهلاك فقط. فأساس الزكاة هو الإغناء فعن عمر رضي الله عنه "إذا أعطيتم فاغنوا" و شعار القائمون على الصندوق الجزائري "لا نعطيه ليبقى فقيرا و إنَّما ليصبح مزكيا" و هذا ما يجسده القرض الحسن الذي يلعب دور مهم في تحقيق التنمية المحلية (أمحمدي بوزينة، 2016، ص. 333)، و خلق فرص العمل و التقليل من البطالة و تمويل المشاريع المتناهية الصغر و عليه نقبل الفرضية 1 و 2. هذا و قد قرر وزير الشؤون الدينية والأوقاف، محمد عيسى، تخصيص حصيلة الزكاة للفقراء و المساكين و إلغاء «القرض الحسن» للسنة الثالثة على التوالي، كما أن الإجراء الذي بدأ العمل به سنة 2014، سيبقى ساري المفعول إلى غاية استرجاع الأموال المقروضة لمختلف فئات الشباب لإقامة مشاريعهم المصغرة. ومن المنتظر أن يدخل صندوق الزكاة قريبا في مرحلة الزكاة الإلكترونية، والتي ستعتمد على البرنامج المعلوماتي الذي أنجزه الصندوق والمسمى «العادل»، حيث سيسمح بعصرنة صندوق الزكاة. كما **تعتزم وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إعادة إطلاق القرض الحسن من عائدات الأملاك الوقفية عوض الزكاة، بحيث تمنح كقروض لصالح الشباب الراغبين في الاستثمار بمختلف المجالات، قصد إنماء هذا المرد الهام والذي ظل لسنوات غير مستثمر ومؤجر بالدينار الرمزي.**

. أما بخصوص القرض الحسن الذي تم تجميده لمدة 3 سنوات، فأشار الوزير إلى أن إعادة بعثة مرهونة بحجم المسترجعات التي بلغت **نسبة 19 في المائة في سنة واحدة. كما أكدَّ وزير الشؤون الدينية و الأوقاف محمد عيسى ضرورة تفعيل القرض الحسن الذي تم تجميده منذ ثلاث سنوات لمساعدة المستفيدين على تكوين مؤسسات صغيرة. و أوضح الوزير في افتتاح أشغال الندوة الوطنية السنوية للإطارات المركزية و الجهوية للشؤون الدينية ضرورة تفعيل القرض الحسن بطريقة منظمة ومهيكلة تكون في خدمة مختلف الشرائح الاجتماعية"مشيرا إلى "إمكانية رفع قيمة هذا القرض إلى مليون دينار" بعدما كانت 300000 دينار. و ذلك من خلال استغلال الأموال المسترجعة من القرض الأول**

[3] https://www.letempsdz.com/index.php/132-actualite/194116-fonds-de-la-zakat-140-milliards-de-centimes-collect%C3%A9s-en-2017, diffusé le 10 OCTOBRE 2017, CONSULTE LE 1 décembre 2017, A 22 h ET 30 min.

والمتواجدة في بنك «البركة»، لمنح قروض للراغبين في الاستثمار لإنشاء مؤسسة مصغرة على شكل مرابحة، في حين ستتكفل الإدارة بمرافقة المستفدين منها. كما قررت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف أيضا رفع إيجار الأملاك الوقفية إلى سعرها الحقيقي المتداول في السوق، بعدما كانت تؤجر بالدينار الرمزي.

و حسب الخبير الاقتصادي و كاتب الدولة الأسبق المكلف بالاستشراف والإحصائيات بشير مصيطفى، إنَّ ما تجمعه وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف لا يتعدى 1 في المئة (1%) بسبب ضعف آلية الجمع، حيث شدَّد في هذا السياق على ضرورة إنشاء صندوق توظيف الزكاة و استغلالها في الاستثمارات.و تسييره من طرف الحكومة. كما أنَّ حصيلة الزكاة المتوقعة في الجزائر تُعادل 12.5 مليار دولار سنويا بما فيها زكاة النقود، التجارة النفط و غيرها، مما يُساهم في محاربة الفقر و تقليص البطالة من خلال توظيف هذه الأموال في الاستثمارات الكبرى. فالزكاة تخدم الطلب الداخلي و تقلل من الطبقية في المجتمع مما يحفظ الأمن الاجتماعي و السلم. و أكد بشير مصيطفى أنَّ زكاة الجزائريين بحساب السيولة تلامس 4.5 مليار دولار، وبحساب الناتج الداخلي الخام تصل إلى 12.5 مليار دولار سنوياً، منتقدا الطريقة الحالية لإدارة هذا الركن من ديننا الحنيف والتي لا تسمح إلَّا بجمع 20 مليون دولار سنويا ما يعني حسبه، نسبة تحصيل 0.4 في المائة وهي نسبة ضئيلة جداً. و يشير مصيطفى إلى أن الزكاة رغم أهميتها إلا أنها فشلت ولم تعط ثمارها بالشكل المطلوب. هذا و قد شدّد مصيطفى على أهمية زكاة "الركاز" التي تتمثل في زكاة الثروات الباطنية للأرض، و بالخصوص الثروة البترولية، قائلا لو يتم تخصيص 20 بالمائة فقط من عائدات النفط في الجزائر، لفائدة المواطنين لأمكن القضاء على الفقر نهائيا، حيث يمكن أن يستفيد الفقراء من 1000 دولار سنويا.

الخاتمة:

إنَّ البعد الحقيقي للقرض الحسن هو التكافل الاجتماعي و الاقتصادي وزيادة أبواب الرزق من خلال استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية تساهم في التخفيف من حدة الفقر وتطوير التنمية المحلية. استطاع صندوق الزكاة لولاية بسكرة رغم حداثته أن يساهم في مد يد العون لكثير من الفقراء و تمويل المشاريع المصغرة التي قاربت 161 مؤسسة مصغرة خلال 7 سنوات و خلق مناصب عمل للشباب البطال بفضل القرض الحسن رغم قلة موارده و نقص تجربة الولاية في هذا المجال. لقد حقق صندوق الزكاة لولاية بسكرة نتائج لا باس بها حتى لا نقول ضئيلة إذا ما قارناها مع صندوق جزائر العاصمة أو بعض ولايات الشرق. و لقد تبين من خلال دراستنا لتقييم صندوق الزكاة لبسكرة و بالأخص القرض الحسن الدور الفعال الذي يلعبه في مجال خلق المؤسسات المصغرة و خلق مناصب العمل و المساهمة في التنمية المحلية و من تم في التنمية الاقتصادية. و بالرغم من ذلك تبقى هذه المساهمة ضئيلة تقدر بـــــ3 % فقط نظرا لنقص الثقة في صندوق الزكاة.

التوصيات:

على أساس النتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

- ✓ يشكل نشاط النقل بسيارة الأجرة أغلب المشاريع الاستثمارية التي تم تمويلها في هذا الإطار، إلى جانب مجالات أخرى على غرار الخياطة وتربية النحل والحلويات والتصوير والنجارة الفنية والكهرباء. و يُعد غلاء كراء المحلات التجارية من الأسباب الرئيسية التي تدفع الشباب المستفيدين من القرض الحسن للاستثمار في نشاط سيارات الأجرة. إنَّ اهتمام بقطاع الخدماتي و

إهمال قطاع الزراعي و الإنتاجي لا يسهم في النمو الاقتصادي بشكل كبير، فلاستثمار في النقل و بصفة خاصة استغلال سيارة الأجرة لا يخلق مناصب شغل من شانها الحد من البطالة عكس نشاط الإنتاجي و الفلاحي. إذن من الأفضل الإهتمام بالمشاريع الموجهة لتطوير قطاعي الإنتاج و الزراعة اللذان يساهمان في القيمة المضافة لاقتصاد الوطني.

- ✓ توجيه القروض نحو استثمارات طويلة الأجل و ذات عائد اكبر.
- ✓ دراسة مشاريع الخاصة بطالبي القروض دراسة معمقة وتقدير قيمة الأرباح الممكن تحصيلها و كذا عدد العمال الممكن توظيفهم و القيام بعملية المقارنة ما بين مختلف المشاريع حتى يسهل تقدير الأولوية في منح القروض الحسنة.
- ✓ إنَّ التجارب السابقة للاستثمار أموال الزكاة (القروض الحسنة) تأكد دوره أساسي وفعال في الحد من الآفات الاجتماعية كالفقر والبطالة وكذا التقليص من المشاكل الاقتصادية كالتضخم والكساد ومحاربة الاكتناز.
- ✓ تتبع المشاريع التي تم تمويلها و معاقبة المستفيدين الذين استعملوا القرض الحسن في أغراض أخرى.
- ✓ إنَّ تأخر الدولة الجزائرية في تأسيس صندوق الزكاة أدى إلى غياب ثقافة الزكاة من طرف الدولة والهيئات التابعة لها.
- ✓ تكثيف حملات التوعية و التحسيس بأهمية الزكاة و دورها اقتصاديا و اجتماعيا و ذلك من خلال وسائل الإعلام خاصة و أنَّ مزكين ولاية بسكرة يفضلون أداء زكاتهم إلى المستحقين عوض صندوق الزكاة و ذلك لانعدام الثقة في الصندوق و بالتالي فان نشر الوعي الديني و الثقافي في أوساط المجتمع و حثهم على ضرورة تفعيل دور الزكاة أمر بالغ الأهمية. و إجراء اختبارات تقييمية لحاملي المشاريع قبل منحهم التمويل و تكوين الراغبين في خلق المؤسسات و مساعدتهم في تسيير المشاريع لضمان استرجاع القروض؛
- ✓ تقديم التوجيهات و الإرشادات لصالح الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة.
- ✓ المرافقة المستمرة لحاملي المشاريع في كل مراحل المشروع؛
- ✓ زيادة نسبة أموال الزكاة الموجهة لاستثمار من 37,5 % إلى 50 % . و وضع سياسات و استراتيجيات مساعدة و مساندة لقطاع التمويل الإسلامي بالقرض الحسن لمختلف المشاريع المتناهية الصغر.
- ✓ العمل على إنشاء صندوق مستقل خاص بالقرض الحسن و محاولة توسيع عملية منح القروض.
- ✓ المتابعة الميدانية لترقية مهارات حاملي المشاريع و ترشيد ثقافة المقاول؛
- ✓ إشراك واسع للمجتمع المدني و التواصل المستمر مع المزكين باستعمال مختلف الوسائل لتعزيز الثقة.
- ✓ إنشاء لجنة خاصة مكونة من خبراء في المالية ومختصين في الأعمال لدراسة مردودية المخاطرة لمختلف الطلبات المتعلقة بتمويل المشاريع المصغرة من اجل الاستغلال الأمثل لموارد الزكاة.

المراجع:

1- احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.

2- ابن قدامى موفق عبد الله بن احمد، 1985، المعنى، الجزء الثاني، بيروت، دار إحياء الثرات العربي.

3- ابو العز محمد احمد علي، الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2016، ص. 241.

4- أمحمدي بوزينة، مساهمة صندوقي الزكاة والأوقاف في تمويل مشاريع التنمية المحلية -تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي، مجلة العلوم الإسلامية و الحضارة، العدد الثاني، ماي 2016، ص ص. 309-351.

5- بن عزة هشام و صبرينة يونسي، دور الوقف والزكاة أ تحقي التنمية المحلية - دراسة حالة ولاية تلمسان-مجلة الدراسات الاسلامية، العدد الرابع 4، سبتمبر، جامعة الاغواط، 2014، ص ص. 417-445.

6- بلقاسم فتيحة، "دور صندوق الزكاة الجزائري في الحد من ظاهرة الفقر للفترة 2003-2013"، مذكرة ماستر، العلوم التجارية تخصص مالية مؤسسة، جامعة البويرة، الجزائر، 2015.

7- باتل جبر بتال السبيعي، " محاربة الفقر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز و أثرها في الوقاية من الجريمة دراسة تأصيلية"، رسالة الماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، السعودية، 2011.

8- بن خالد حدة و نصبة مسعودة، تمويل المؤسسات المصغرة بصيغة القرض الحسن، دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة (2006-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة بسكرة، 2014.

9- بوشوشة محمد، مصادر التمويل و أثرها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسة، جامعة بسكرة،2007.

10- مجمع اللغة العربية، "المعجم الوسيط "المجلد الثاني"، دار المعارف، الطبعة 2، مصر، 1972.

11- محمد عليش، "شرح منح الجليل"، دار الفكر، بدون طبعة، بيروت، لبنان، 1984.

12- عقبة عبد اللاوي و نور الدين جوادي، الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي-دراسة تحليلية وفقا لنماذج الاقتصاد الكلي- مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 12، 2011، ص ص. 531-551.

13- حسين عبد المطلب الاسرج، 2010، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات إسلامية، العدد 8، مارس، ص ص. 1-19.

14- كمال خليفة أبو زيد و احمد حسين، "دراسات النظرية و التطبيقية في محاسبة الزكاة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

15- كريستين لاغارد، مؤتمر التمويل الإسلامي، الكويت، 2015، ص ص . 1-6.

16- صالح صالحي، "توزيع الثروة و الدخل في الاقتصاد الإسلامي"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 9، 2009، ص ص1-13.

17- نعمون وهاب و عناني ساسية، "دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة صندوق الزكاة الجزائري-"، ملتقى الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 3 و 4 ديسمبر 2012، ص ص. 202-221.

18- سايح فاطمة، تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة و تمويلها-ولاية عنابة نموذجًا-، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد الخامس جوان 2016 ص ص. 161-184.

19- سليمان ناصر، "تمويل المشاريع المصغرة بأموال الزكاة، دراسة على ضوء الآراء الفقهية المعاصرة"، بحث مقدم إلى المؤتمر الفقه المعاصر، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالا لامبور، ماليزيا، 18 و 19 ديسمبر 2012، ص ص. 1-18.

20- سليمان ناصر و عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لانشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) الجزائر، بحث مقدم الى ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الاسلامية، 27 و 29 جوان 2013، ص ص.1-15.

21- سليمان ناصر و عواطف محسن، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي لاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات و الحلول"، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014، ص ص. 1-23.

22- سليمان ناصر و عواطف محسن، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، غرداية، 23و 24 فيفري 2011، ص ص. 1-16.

23- سليمان ناصر و عواطف محسن، "تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، دراسة تقييمية"، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية و المالية- الخرطوم المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب- جدة، سبتمبر، 2011، ص ص. 1-22.

24- عبد الحميد عمر، "أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البر و الإحسان للمشروعات الصغيرة"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 5، الجزائر، مارس 2005.

25- لسوامس رضوان و لعيوني، "عدد خاص بصندوق الزكاة"، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، 2003.

26- لشلاش عائشة و قدوري هدى صلطان، أهمية الزكاة و الوقف في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية لولاية عين تموشنت، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 30و 30ديسمبر 2، 2012، ص ص. 377-397.

27- بن خالد عدة " تمويل المؤسسات المصغرة بصيغة القرض الحسن، دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة 2006_2012"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

28- وزارة شؤون الدينية و الأوقاف، القرض الحسن، منشورات خاصة بالصالون الوطني للقرض الحسن المنعقد في الجزائر العاصمة من 22 إلى 24 سبتمبر 2012، قصر المعارض، الجزائر، 2012، ص ص. 1-33.

29- منصوري الزين و سفيان نقماري، "صندوق الزكاة الجزائري و دوره في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة ولاية البليدة-"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20 و 21 ماي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2013، ص ص. 1-21.

30-مفتاح صالح و خبيزة انفال حدة، مداخلة بعنوان، دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية-دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة القطري و الجزائري-، في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20 و 21 ماي 2013 ، مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، ص. 10. صص. 1-20.

31-صالح صالحي، توزيع الثروة و الدخل في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 9 ، 2009، ص ص. 1-13.

32-د. يوسف القرضاوي، "فقه الزكاة –دراسة مقارنة لأحكامها و فلسفتها في ضوء القرءان و السنة"، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة 1، دمشق، سوريا، 1432 هـ/2011.

33-القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة رقم 18/1 المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.

34-فارس مسدور، زكاة الجزائريين تفوق 18 ألف مليار سنتيم لكنها غير مستغلة، لجريدة الخبر، 2013، ص. 11. http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=213588&idc=49 تاريخ التصفح 10 جانفي 2016 فارس مسدور و سلطاني زليخة، 2016، محاولة الاستفادة من تقييم التنظيم الحكومي للزكاة في البلاد الإسلامية في تصور مؤسسة الزكاة بالجزائر،مجلة العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 44، جوان، ص ص. 619-631.

35-فوزي أبو جزر، المشاريع الصغيرة و المتوسطة و أهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين، مؤتمر تنمية و تطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 13 -15 فيفري 2006.

36-الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الجزائرية: http://www.marw.dz تاريخ التصفح 15 جانفي 2016.

37-شوشاوي نسيمة و حماد صبيحة، سبل تفعيل دور الزكاة من اجل تحقيق التنمية المستدامة، عرض تجارب دولية ناجحة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة و الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20 و 21 ماي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص ص. 1-24.

38-"صندوق الزكاة: رفع قيمة القرض الحسن الى مليون دينار"، 1/أبريل 2017 ، تم الاطلاع عليه يوم 16 ماي 2017، على الساعة 22 سا و 53 دقيقة، على النت : https://sudhorizons.dz/ar/2016-10-15-18-10-43/2016-04-28-21-24-40/14799-2017-04-01-14-41-10

39-أسماء بهلولي، 2017، 100مليون.. قروض بدون فوائد ولا ربا للجزائريين، جريدة الشروق، تم الاطلاع عليه 16 افريل 2017 على الساعة 20 س و 9 دقيقة على الانترنت:http://www.echoroukonline.com/ara/articles/518859.html

40-ف بعيط،2011، بشير مصيطفى: 12.5 مليار دولار حصيلة الزكاة المتوقعة في الجزائر سنويا، جريدة صوت الأحرار يوم 15 - 11 - 2011، على الانترنت : (http://www.djazairess.com/alahrar/25948)، و تم الاطلاع عليه في 16 جويلية 2017، على الساعة 10سا و 22 دقيقة.

41-بشير مصيطفى: بإمكان صندوق الزكاة أن يغلق باب الطبقية داخل المجتمع، 2011، نشر في صوت الأحرار يوم 08 - 02 - 2011، على الانترنت (http://www.djazairess.com/alahrar/20721)، تم الاطلاع عليه في 16 جويلية 2017، على الساعة 10 سا و 36 دقيقة.

42-رفع التجميد عن القرض الحسن و100 مليون سنتيم بدل 30 مليون للمستفيدين، جريدة النهار، 1 افريل 2017، تم الاطلاع عليه يوم 18 ماي 2017، على الساعة 20 سا و 43 دقيقة، على الانترنت : https://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/3007

43-وهيبة سليماني، 2016، زكاة الجزائريين تلامس 4.5 مليار دولار، جريدة الشروق، على الانترنت (http://www.echoroukonline.com/ara/articles/277172.html)، تم الاطلاع عليه في 16 جويلية 2017، على الساعة 11سا و 8 دقائق.

44- https://www.letempsdz.com/index.php/132-actualite/194116-fonds-de-la-zakat-140-milliards-de-centimes-collect%C3%A9s-en-2017, diffusé le 10 OCTOBRE 2017, CONSULTE LE 1 décembre 2017, A 22 h ET 30 min.

45- Isahaque Ali and Zulkarnain A. Hatta, Zakat as a Poverty Reduction Mechanism Among the Muslim Community: Case Study of Bangladesh, Malaysia, and Indonesia, Asian Social Work and Policy Review 8 (2014) 59–70. **-45**

46- Imran Ashraf Toor and Abu Nasar, ZAKAT AS A SOCIAL SAFETY NET: Exploring the Impact on Household Welfare in Pakistan, Pakistan Economic and Social Review, Vol. 42, No. 1/2 (2004), pp. 87-102. **-46**

47- Norazlina Abd. Wahab Abdul Rahim Abdul Rahman, (2012),"Productivity growth of zakat institutions in Malaysia", Studies in Economics and Finance, Vol. 29 Iss 3 pp. 197 - 210. **-47**